الأمم المتحدة
TD/B/EDE/2/1

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
21 February 2018
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الثانية
جنيف، ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً- جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية

٤- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٦- اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ثانياً- الشروح

البند ١
انتخاب أعضاء المكتب

١- سينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي رئيساً ونائباً للرئيس - مقرراً.

GE.18-02669(A)
1802669

الرجاء إعادة الاستعمال

البند ٢
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- قد يرغب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

٣- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستُفتتح في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لتناول المسائل الإجرائية (البندان ١ و٢ من جدول الأعمال) وللإدلاء ببيانات استهلالية. وستُخصص الجلسة العامة الختامية، التي ستُعقد يوم الجمعة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لجدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي التي تقرر، مبدئياً، عقدها في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، ولاعتماد التقرير (البندان ٥ و٦ من جدول الأعمال). وبالنظر إلى قِصر مدة الدورة، سيؤذن لنائب الرئيس – المقرر باستكمال التقرير النهائي بعد اختتام الدورة.

٤- ويمكن تخصيص بقية الجلسات، بدءاً من ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (بعد انتخاب أعضاء المكتب والبيانات العامة) وحتى صباح يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ للمسألتين الموضوعيتين الواردتين في البندين ٣ و٤. ويمكن، عند الضرورة، إرجاء اعتماد التقرير إلى وقت متأخر من بعد ظهر يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لإتاحة وقت كاف لعقد جلسة عمل غير رسمية بعد الظهر.

الوثائق

TD/B/EDE/2/1	جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣
تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية

٥- في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، التي عُقدت في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتفقت الدول الأعضاء على أن يتمحور التركيز السياساتي في الدورة الثانية على تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية[(١)].

٦- وتتيح الحلول الرقمية الجديدة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، فرصاً جديدة للشركات بجميع أحجامها، للانخراط في التجارة المحلية والدولية، لا سيما عن طريق زيادة فرص وصول العملاء وسلاسل الإمداد والمنافسين إلى الأسواق، وخفض تكاليف التجارة. ويؤثر ذلك على المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان من كافة مستويات التنمية، ولكن بطرق مختلفة. وتتراوح الفوائد المحتملة لشركات ومستهلكي البلدان النامية بين زيادة أوجه الكفاءة وتعميق التخصص وتقسيم العمل، والمكاسب المتأتية من تنوع الخيارات المتاحة، وزيادة

(١) انظر TD/B/EDE/1/3، الفصل الأول، الفقرة ١٥.

قدرة جميع الأطراف الفاعلة على التنبؤ، فضلاً عن خفض تكاليف وأسعار المدخلات والمنتجات النهائية. ويمكن أيضاً استخدام التكنولوجيات الرقمية لتمكين صاحبات الأعمال.

٧- لكن هذه المكاسب ليست تلقائية، كما أن الرقمنة تطرح تحديات جديدة. ولتسخير الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التجارة والتنمية المستدامة، ينبغي استكمالها بمجموعة مناسبة من القواعد التنظيمية والمؤسسات وبتطوير مهارات كافية. والفجوات الحالية داخل البلدان وفيما بينها في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية تعني ضمناً أن الفوائد المتأتية من التجارة الإلكترونية ليست موزعة بالتساوي.

٨- وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً أن يناقش الأسئلة التالية في الدورة الثانية:

(أ) كيف يمكن للبلدان النامية أن تعزز النظم المحلية للتجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود؟

(ب) ما هي الحواجز التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالنظم الدولية للتجارة الإلكترونية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

(ج) ما هي بعض القيود التشغيلية التي تواجهها مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية عندما تنشئ نظم التجارة الإلكترونية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

(د) ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن تتعلمها البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من بعضها البعض؟

٩- وتيسيراً للمناقشة، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة معلومات أساسية (TD/B/EDE/2/2) عن هذا الموضوع تستعرض أحدث التطورات المتصلة بالتجارة الإلكترونية، وتسلط الضوء على الدور المتنامي للنظم الرقمية وآثارها المحتملة على السياسات؛ وتتفحص العقبات التي تعترض الوصول إلى نظم التجارة الإلكترونية الدولية؛ وتتناول القيود التشغيلية التي قد تؤثر في قدرة المشاريع البالغة الصغر ومشاريع الأعمال الصغيرة على التجارة بواسطة الإنترنت؛ وتورد أفكاراً تتعلق بالأسئلة الأربعة المذكورة أعلاه.

١٠- واستناداً إلى نتائج المناقشات التي دارت في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، يتوقع أن يحدد فريق الخبراء الحكومي الدولي مجموعة من التوصيات السياساتية المتفق عليها والمتصلة بالموضوع الإجمالي والأسئلة المرتبطة به.

١١- وتُحبَّذ بصفة خاصة المساهمات الخطية التي تركز على الممارسات الجيدة المتعلقة بالنظم الرقمية لإثراء النقاش بشأن السؤال (د) من الفقرة ٨ أعلاه، ويمكن تقديمها عبر الإنترنت على النحو المبين في نهاية هذه الوثيقة.

الوثائق

TD/B/EDE/2/2 تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية والنظم الرقمية

البند ٤
الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

١٢- شملت التوصيات السياساتية الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الأولى (TD/B/EDE/1/3) التوصية التالية للنظر فيها في الدورة الثانية:

> يوصي [فريق الخبراء الحكومي الدولي] بإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشكل يتواءم مع الموارد المتاحة؛ ويدعو الأمانة إلى إعداد مذكرة مفاهيمية بشأن الفريق العامل واستكشاف مدى اهتمام الشركاء الإنمائيين بدعم عملياته مالياً (الفصل الأول، الفقرة ١٢).

١٣- وفي الدورة الأولى، اتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً على إدراج هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بالفريق العامل في جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية[٢].

١٤- واستجابة لذلك، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة مفاهيمية بشأن إمكانية إنشاء الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، أوضحت فيها الاحتياجات التي يتعين على الفريق العامل تلبيتها وحددت دوره، والنواتج والأنشطة المحتملة، والترتيبات العملية والاحتياجات المرتبطة بها من الموارد.

١٥- وفريق الخبراء الحكومي الدولي مدعو إلى مناقشة هذا الموضوع والمذكرة المفاهيمية المقترحة. وإذا توفَّر تمويل كاف من خارج الميزانية، ووافق مجلس التجارة والتنمية في الوقت المناسب على إنشاء الفريق العامل، ينبغي أن يتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً على محور تركيز الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الوثائق

TD/B/EDE/2/3 الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

البند ٥
جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

١٦- يتوقع من فريق الخبراء الحكومي الدولي، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة الثالثة، أن يتفق على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، الذي ينبغي أن تُفرزه المناقشات التي ستُجرى في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال.

(٢) TD/B/EDE/1/2، المرفق الأول

البند ٦
اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

١٧- سيعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي تقريره المقدَّم إلى لجنة التجارة والتنمية.

تيسيراً للمداولات والتقاسم غير الرسمي للخبرات والممارسات الفضلى بشأن المواضيع التي ستناقشها الدورة، يُرجى من الدول الأعضاء والمراقبين تقديم مساهمات خطية إلى أمانة الأونكتاد في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢ آذار/مارس ٢٠١٨، عبر الرابط التالي: https://www.surveymonkey.com/r/R22QX3C.

وتُحبَّذ بصفة خاصة المساهمات الخطية التي تهدف إلى تقاسم الممارسات الجيدة المتعلقة بالنظم الرقمية، لإثراء النقاش بشأن السؤال (د)، المذكور في الفقرة ٨ أعلاه والذي تقرر في الدورة الأولى:

ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن تتعلمها البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من بعضها البعض؟